التنافسية الدولية وحتمية تطبيقها فى مؤسسات التعليم "قراءة تحليلية لمحور التعليم فى تقرير التنافسية الدولية لعام ٢٠١٧/ ٢٠١٨ "

د. الهلالى الشربينى الهلالى*

مقدمه:

يحتل مفهوم التنافسية الدولية Competitiveness International حيزًا مهمًا فى الأدبيات الإدارية الحديثة، نظرًا لما تمثله التنافسية من قدرة المؤسسة على صياغة وتطبيق إستراتيجيات تقودها إلى تحقيق ربحية عالية بالمقارنة مع منافسيها، وقد زاد الاهتمام بالتنافسية الدولية بشكل ملحوظ على مستوى الدول والمؤسسات بعد انتشار كتابات "مايكل بورتر" أستاذ الإدارة الإستراتيجية بجامعة هارفارد حول إستراتيجية التنافسية، وتركيزه على أن العامل الأكثر أهمية فى نجاح أى منظمة يتمثل فى الموقف التنافسى لها مع الآخرين. (Porter, 1990, 126)

وتكمن أهمية التنافسية الدولية فى مدى قدرة الدول والمؤسسات على تعظيم الاستفادة من الفرص التى توفرها العولمة، وانفتاح الحدود الدولية أمام حركة العمالة والاستثمارات الخارجية؛ حيث أدت العولمة إلى زيادة حدة المنافسة مما شكل تحديًا أكبر أمام الدول والمؤسسات، وبصفة خاصة الدول الضعيفة والفقيرة، إلا أن البعض يذهب إلى أن العولمة قد تشكل فرصة كبيرة أمام هذه البلدان وعليها أن تستفيد منها.

وقد حظى مفهوم التنافسية الدولية باهتمام كبير مع بدء تطبيق بنود اتفاقية التجارة العالمية –التى دخلت حيز التنفيذ بعد جولة أوروجواى عام ١٩٨٦، وحظى باهتمام أكبر

* أستاذ التخطيط التربوى بجامعة المنصورة، رئيس لجنة قطاع كليات التربية النوعية والاقتصاد المنزلى بالمجلس الأعلى للجامعات، وزير التربية والتعليم والتعليم الفنى السابق.

مع بدء تطبيق بنود الاتفاقية على مجال الخدمات فى عام ١٩٩٥ فى ما يقرب من ١٢٠ دولة؛ حيث أصبحت الميزة التنافسية تمثل هدفًا إستراتيجيًا لكل المؤسسات الخدمية – ومنها المؤسسات التعليمية– فى تلك الدول، تسعى لتحقيقه رغبة منها فى البقاء والاستمرار وتجنبًا للاضمحلال والزوال.

وقد رأت تلك المؤسسات أن تحقيق هذا الهدف يمكن أن يتم من خلال التميز على المنافسين الموجودين فى السوق، وذلك من خلال تقديم نفس الخدمات والمنتجات ولكن بجودة أعلى وفى زمن مناسب وبتكلفة أقل مقارنة بالمنافسين، ومن ثم تحقيق رضا العملاء والمستفيدين، والحصول على تصنيف متقدم فى تقارير التنافسية المحلية والإقليمية والدولية. وتقدم هذه الورقة عرضاً تحليلياً لمفهوم التنافسية الدولية وحتمية تطبيقها فى مؤسسات التعليم مع تقديم قراءة تحليلية لمحور التعليم فى تقرير التنافسية الدولية لعام ٢٠١٧/ ٢٠١٨ "، وذلك من خلال عدة محاور، تشمل:

أولا: مفهوم الميزة التنافسية وخصائصها.

ثانيًا: محددات الميزة التنافسية ومصادرها.

ثالثًا: مؤشرات الميزة التنافسية ومعايير قياسها.

رابعًا: حتمية الأخذ بالميزة التنافسية فى مؤسسات التعليم.

خامسًا: قراءة تحليلية فى محور التعليم فى تقرير التنافسية الدولية لعام ٢٠١٧/ ٢٠١٨.

سادسًا: خاتمة وتوصيات.

وسوف يتم تناول كل محور من هذه المحاور بشيء من التحليل والتفصيل، على النحو التالى:

أولا: مفهوم الميزة التنافسية وخصائصها:

تشير أدبيات علم الإدارة إلى أن هناك تعريفات كثيرة لمصطلح الميزة التنافسية نظرًا لمرور المصطلح بعدة تطورات فى مضمونه ومعناه من قبل المدارس الإدارية المختلفة عبر العقود الخمسة الأخيرة، ويمكن تقسيم ما انتهت إليه تلك المدارس حول هذا المفهوم إلى: تعريفات تتناولها من منظور امتلاك المنظمة للموارد والكفاءات واستخدامها بطريقة اقتصادية تجعلها تتفوق على المنافسين العاملين فى نفس المجال، وتعريفات تتناولها من منظور إستراتيجى يوفر للمنظمة خيارات وبدائل إستراتيجية تمكنها من الاستغلال الأفضل للإمكانات والموارد الفنية والمادية والبشرية والتنظيمية والمعلوماتية المتاحة، وذلك بما يمكنها من التفوق على المنافسين، وتعريفات تتناولها من منظور التفوق على المنافسين فى خاصية أو مجموعة من الخصائص تنفرد بها المؤسسة ويمكنها الاحتفاظ بها لمدة طويلة نسبيًا نتيجة صعوبة محاكاتها، ومن ثم تحقق لها خلال تلك المدة منافع تمكنها من التفوق على المنافسين. (خليل وآخرون، ٢٠١٧، ١٣٤) و(أمين، ٢٠١٧، ٣٢)

كما تناولتها أيضًا بعض التعريفات من منظور القيمة المضافة التى تتمثل فى التوظيف الأمثل لإمكانات المؤسسة وخبراتها ومواردها المختلفة فى إنجاز أنشطتها بفاعلية أعلى وتكلفة أقل، وبشكل يحقق منافع متنوعة وقيمة مضافة لمخرجاتها نسبة إلى منافسيها، مما يعكس ثقة المجتمع فيها ويؤدى إلى تفردها " (خليل وآخرون، ٢٠١٧، ١٣٤، وأمين مصطفى، ٢٠١٧، ٣٢)، هذا بالإضافة إلى التعريفات التى تناولتها من منظور قدرة المنظمة على تقديم منتجات ذات تميز وتفرد عن نظيراتها فى الأسواق وذات أسعار منافسة للآخرين ولكن مع القدرة فى الوقت نفسه على الاستمرار فى الاحتفاظ بهذه الميزة. (Porter, 1990, 3)

ويشير التطور التاريخى لمفهوم الميزة التنافسية إلى أن بداية التركيز على هذا المفهوم فى أدبيات علم الإدارة كانت فى السبعينيات من القرن الماضى، وأنها كانت تتخذ منحنى اقتصاديا يركز على تحقيق أرباح كبيرة للمؤسسة عن طريق تحقيق أكبر قدر ممكن من التوسع والنمو، والوصول إلى أكبر قدر ممكن من الحصص السوقية، وتحقيق أعلى معدل من المبيعات والأرباح، ومن ثم تحقيق الريادة والسيطرة بصرف النظر عن مستوى جودة المنتج.

وفى فترة الثمانينيات من القرن الماضى ابتعد المفهوم عن التركيز على احتياجات العميل ورغباته وصار يركز على صياغة الإستراتيجيات وتشكيلها بما يساعد على تحقيق الريادة عن طريق تجزئة السوق والتركيز بفعالية على قطاعات أو مناطق سوقية بعينها دون غيرها أكثر من المنافسين، وتقليل التكاليف، والتمايز بالمنتجات مقارنة بما ينتجه المنافسون من منتجات أو خدمات مماثلة.

وفى فترة التسعينيات من القرن الماضى تحول مفهوم الميزة التنافسية إلى المنافسة الإدارية والمنافسة البشرية من خلال تبنى الفكر الإستراتيجى، والتخطيط الإستراتيجى، والإدارة الإستراتيجية كأدوات يمكن من خلالها تقديم خيارات إستراتيجية تساعد المؤسسة على النجاح وتحقيق الميزة التنافسية انطلاقًا من الاستثمار الأمثل للإمكانات والموارد المتاحة لدى المؤسسة بمختلف أنواعها. (الدهدار، ٢٠٠٦، ٩٣-٩٤)

وتنشأ الميزة التنافسية نتيجة لعوامل متعددة، منها قدرة المؤسسة على امتلاك موارد أو بناء وشراء قدرات لا تتوافر لدى المنافسين، بالإضافة إلى التغيرات الاقتصادية أو التكنولوجية أو التشريعية، أو تغير احتياجات العميل؛ حيث إن هذه التغيرات قد تخلق ميزة تنافسية لبعض المؤسسات نتيجة لمرونتها وقدرتها على تحليل المعلومات وتوقع التغيرات، ومن ثم سرعة الاستجابة ورد الفعل نحوها.

وهناك فرق بين مفهوم القدرة التنافسية ومفهوم الميزة التنافسية، فالأولى تتحقق من خلال امتلاك المؤسسة للموارد والإمكانات المادية والبشرية والتنظيمية التى تمكنها من تصميم وتطبيق إستراتيجياتها التنافسية، بينما يرتبط تحقيق الأخرى بالقيمة المدركة لدى المستفيدين من قدرة المؤسسة على تحقيق التميز، وفى هذا الإطار يمكن القول إن القدرة التنافسية تتمثل فيما تمتلكه المؤسسة من إمكانات مادية وبشرية يتم استغلالها وتوظيفها التوظيف الأمثل، بينما الميزة التنافسية تتمثل فى القيمة المضافة التى يمكن أن تتحقق من استغلال القدرات التنافسية المتاحة لدى المؤسسة.

ويتفق هذا التمييز مع تعريف كل من الهيئة القومية لضمان جودة لتعليم والاعتماد (٢٠٠٨، ١١) و(Gartika, 2016, 60) للقدرة التنافسية؛ حيث تعرفها الهيئة على أنها امتلاك المؤسسة لقدرات مادية وبشرية تمكنها من القيام بوظائفها الحالية والمستقبلية بكفاءة وفعالية، بينما يعرفها Gartika بأنها عبارة عن الإمكانات والمهارات والفهم والاتجاهات والقيم والعلاقات والسلوك والدافعية والموارد والظروف التى تتيح للأفراد، والمنظمات والقطاعات تنفيذ وظائفهم وتحقيق أهدافهم وخلق القيمة المضافة.

وفى ضوء ما تقدم يتضح أن هناك قاسمًا مشتركًا بين التعريفات التى تناولت مفهوم الميزة التنافسية عبر لعصور التاريخية المختلفة وفى مختلف الأوجه التى تم تناول المفهوم من خلالها، ويتمثل هذا القاسم المشترك فى أنها جميعًا تشير إلى وجود "قيمة مضافة"، ولكن الجدل والاختلاف فيما بينها يتركز حول حجم هذه القيمة، ومتى يمكن أن تتحقق؟ ولمصلحة من؟ وهل هى تتعلق بالقيمة الاقتصادية لعائدات المؤسسة؟ أم القيمة المضافة للعميل؟ أم قيمة استخدام الموارد، أم قيمة التفوق فى الأداء على المنافسين؟ (شوشه، ٢٠١٨، ٩٢)

ويمكن إجمال أهم خصائص الميزة التنافسية فى أنها: (السيسى، ٢٠١٥، ٢٢٤، الغالبى وإدريس: ٢٠٠٩، ٣١٠)

- تكون متجددة وفق معطيات البيئة الخارجية وقدرات المؤسسة ومواردها الداخلية.
- تكون مستمرة ومستدامة وتحقق للمؤسسة السبق على المدى البعيد.
- تتسم بالنسبية مقارنة بالمنافسين أو بمقارنتها فى فترات زمنية مختلفة.
- تنبع من داخل المؤسسة وتحقق قيمة لها.
- يتناسب استخدامها مع الأهداف والنتائج التى تريد المؤسسة تحقيقها على المدى القصير والبعيد.
- تكون مرنة بحيث يمكن إحلال ميزات تنافسية بأخرى وفق تغيرات البيئة الخارجية للمؤسسة وتطور مواردها وقدراتها.

ثانيًا: محددات الميزة التنافسية ومصادرها

هناك خمسة محددات تتحكم فى تحديد شكل وقوة المنافسة يطلق عليها "بورتر Porter 1990" مسمى "نموذج محددات بورتر الخمسة Porter s Five-Forces Model"، وتشمل: قوة المنافسة فى السوق، وقوة مساومة العملاء، وقوة مساومة الموردين، وتهديدات دخول منافسين جدد، وتهديدات المنتجات البديلة.

والواقع أن تحقيق الميزة التنافسية بصفة عامة وفى مؤسسات التعليم بصفة خاصة يتطلب بناء إستراتيجية طويلة المدى تتسم بالقدرة على الاستمرارية وتحقيق مستوى متميز للمؤسسة بين المؤسسات المماثلة، وتركز على ثلاثة مصادر رئيسة للميزة

التنافسية تشمل: قيادة التكلفة Cost Leadership، والتمايز Differentiation، والتركيز Focus. (بورتر ,Porter, 1990)

ويقصد بإستراتيجية قيادة التكلفة Leadership Strategy Cost؛ تقليل التكلفة المعتادة مع المحافظة على مستوى مقبول من الجودة، أما إستراتيجية التمايز Strategy Differentiation؛ فيقصد بها تقديم منتجات أو خدمات متميزة عن تلك التى تقدمها الشركات المنافسة، ومن ثم يقبل العميل أن يدفع فيها سعرا أعلى من السعر المعتاد. وبالنسبة لإستراتيجية التركيز Focus Strategy؛ فيقصد بها تركيز المؤسسة على شريحة معينة من السوق والعمل على تلبية طلباتها، وبالتالى فإن المؤسسة فى هذه الحالة تهدف إلى تحقيق التميز فى المنتجات أو السعر أو كلاهما.

وبالطبع فهذه التصنيفات التى قدمها "بورتر" يمكن إدخال بعض تعديلات عليها فى ضوء الظروف والمتغيرات التى تحيط بكل مؤسسة، حيث إنه من الممكن لمؤسسة ما أن تعمل على تقليل التكلفة وفى الوقت نفسه تقدم منتجات مميزة، كما أنها قد تعمل على السيطرة على حصة كبيرة من السوق، وفى الوقت نفسه تخفض التكلفة نتيجة زيادة الإنتاج، وعلى ذلك يكون من الضرورى أن يضع المسؤولين فى المؤسسة الإستراتيجيات الثلاث فى اعتبارهم وأمام أعينهم، فيكون هناك تطوير للمنتج بما لا يتعارض مع سياسة تقليل التكلفة والمحافظة على درجة مقبولة من الجودة. ويكون هناك سعى لتقديم منتجات فريدة ومتميزة عن مثيلاتها مع محاولة تقليل التكلفة. ويكون هناك تركيز على شريحة أو شرائح محددة بما يمكن من تقديم خدمة متميزة لها من حيث الجودة أو السعر أو الاثنين معًا.

ثالثًا: مؤشرات الميزة التنافسية ومعايير قياسها

يربط بعض المحللين الاقتصاديين بين التنافسية والتطور التقنى، ويرى بورتر (Porter) أن هناك أربعة عوامل أساسية توثر على التنافسية بين الدول، تتمثل فى: (Porter, M.E., 1991)

أ- البنية التحتية والإدارية والموارد الطبيعية للدولة.

ب- لطلب الداخلى على منتجات القطاع الصناعى وخدماته وطبيعة هذا الطلب.

ج- حجم الصناعات والخدمات المكملة الموجودة ومدى تنافسيتها محليًا ودوليًا.

د- العوامل التى تؤثر على إنشاء الشركات وتنظيمها وإدارتها فى الدولة ومدى قوة المنافسة الدولية التى تواجهها وتؤثر على إستراتيجيتها فى التعاطى مع هذه العوامل.

ويذهب "بورتر" (Porter, 1991) إلى أن الدولة تستطيع التحكم فى العوامل السابقة من خلال القيام بدور غير مباشر لخدمة الاقتصاد الوطنى ودعمه يتمثل فى القيام بالاستثمار فى تنمية الموارد البشرية والبنية التحتية، وكذا التوسع فى المشتريات الحكومية للسلع والخدمات، وأيضًا دعم القطاعات الصناعية المختلفة بمدها بالخبرات المتخصصة والبنية التحتية المناسبة، هذا بالإضافة إلى خلق الظروف الملائمة للدخول فى المنافسة الدولية من خلال الخصخصة وتحرير الاقتصاد والتجارة الدولية. إلا أن كثيرا من الاقتصاديين لا يؤيدون هذه النظرة لدور الدولة فى الوقت الحالى، ويرون أن المشكلة تكمن فى وجود كثير من العيوب فى نظام السوق العالمى؛ حيث يرون أنها تخدم مصالح الدول القوية التى تقود حركة العولمة فى العالم، ومن ثم تؤثر سلبًا على قدرة الدول الأخرى على التنافس. (Porter, M.E., 1991)

ويصدر صندوق النقد الدولى والمنتدى الاقتصادى العالمى ومعهد التنمية الإدارية عددا من المؤشرات لقياس التنافسية الدولية تتراوح من مقاييس سعر الصرف الحقيقى الفعال التى نشرت من قبل صندوق النقد الدولى إلى المقاييس المطلقة التى طورها معهد التنمية الإدارية Institute of Management Development (IMD)، والمنتدى

الاقتصادى العالمى World Economic Forum (WEF)، وهما مؤسستان سويسريتان، وتحدد هذه المؤشرات ترتيب الدول من حيث القدرة التنافسية فى كل معيار من معايير المقياس. وقد بدأ نشر تقارير التنافسية الدولية للمنتدى الاقتصادى العالمى فى العام ١٩٧٩، بينما بدأ نشر تقارير معهد التنمية الإدارية فى العام ١٩٩٠.

وقد تزايد الاهتمام بمقارنة الأداء التنافسى بين الدول بهدف معرفة: (آل خليفة، ٢٠١٤)

- السياسات والمؤسسات التى تعمل على نحو أفضل من غيرها.
- الطريقة المثلى لتصميم وتنفيذ إستراتيجيات تنافسية.
- الشروط اللازمة للنجاح والتميز عن الآخرين.

وقد نتج عن هذا الاهتمام بالتنافسية العديد من المؤشرات للقدرة التنافسية سواء على الصعيد الوطنى أو الدولى، والتى تظهر التغيرات فى ترتيب القدرة التنافسية للدول. (آل خليفة، ٢٠١٤)، وقد ورد فى تقرير التنافسية الدولية لعام ٢٠٠٩ أن جودة التعليم العالى والتدريب تعد محورًا مهمًا من اثنى عشر محور تقاس من خلالهم تنافسية الدول، وفى هذا السياق ومنذ ذلك التاريخ وجدت مؤسسات التعليم الجامعى والعالى نفسها مضطرة للتعامل مع قضايا جديدة تضمن لها الاحتفاظ بميزات تنافسية أمام مواطنيها فى الداخل وأمام العالم الخارجى من حيث تصدير الخدمات وحقوق الملكية الفكرية والاستجابة لما تفرضه تحديات العولمة واقتصاد ومجتمع المعرفة من تأثيرات داخلية وخارجية على بيئة مؤسسات التعليم الجامعى والعالى.

ويعرف (Yihong) التنافسية فى مؤسسات التعليم العالى بأنها قدرة الجامعة على زيادة حصتها من الطلاب المحليين والدوليين فى كافة مراحل الدراسة بها (Yihong, 2010, 320)، كما تعرف تنافسية الجامعات أيضًا على أنها: مجموعة العوامل والقوى

التى تحدد قدرة الجامعة على مواجهة التهديدات والتحديات وتعطيها القدرة على البقاء والاستمرارية والنمو. وتتضح هذه التنافسية من خلال بعدين أساسيين: **الأول** يتعلق بالكفاءات والموارد التى تمتلكها الجامعة، و تشكل لها قدرات تنافسية، **والآخر** يتعلق بوضعيتها فى السوق التعليمى من حيث مدى تميزها وتفردها عن باقى الجامعات المنافسة لها. (زين العابدين، سعيد، ٢٠١٥، ٦٦)

وتتخذ التنافسية بين الجامعات عدة أشكال منها: (أولى، شيرمان، ٢٠٠٧، ٦٠-٦١)

- **التنافس على الموارد**؛ ويرتبط بقدرة الجامعة على إقناع المشرعين المسؤولين عن توزيع الموارد بمدى جدواها بالنسبة للجامعة، ومدى مساهمتها فى خدمة وتنمية المجتمع.
- **التنافس على الطلاب**، وتتعلق بقدرة الجامعة على اجتذاب طلاب يضيفون المزيد من السمعة والعراقة للجامعة.
- **تأمين جهات ترعى الجامعات وتوفر لها موارد إضافية** من خلال الهبات والمنح واجتذاب أعضاء هيئة تدريس وإداريين وفنيين ذوى قدرات ابتكارية متميزة.

رابعًا: حتمية الأخذ بالميزة التنافسية فى مؤسسات التعليم:

ظلت المؤسسات التابعة لقطاع الخدمات لوقت طويل تعتبر نفسها فى منأى عن التغيرات التى تطال منظمات قطاع الأعمال، كما ظلت مؤسسات التعليم بصفة خاصة لديها قناعة مؤداها أنها مؤسسات ذات طبيعة خاصة تختلف عن طبيعة منظمات الأعمال وتأثيرات المنافسة والسوق، إلا أن هذه النظرة وتلك القناعة كانت مقبولة قبل محادثات منظمة التجارة العالمية فى جولة أوروجواى التى بدأت فى عام ١٩٨٦، وذلك

على أساس أن اتفاقيات التجارة الدولية حتى ذلك التاريخ لم تكن تطبق على قطاع الخدمات؛ وكانت الخدمات تصنف على أنّها أمور محلّية يصعب نقلها، ومن ثم يتم تناولها فى إطار البلد الواحد فقط، وتعود ملكيتها والإشراف والرقابة عليها والتحكم فيها للحكومات الوطنية دون غيرها، وذلك منعًا للعبث بها أو احتكارها، ومن ثم كانت خدمات مثل الصحة والتعليم تعد فى كثير من البلدان مسؤوليات حكومية يجب عدم تركها لتحكم قوى السوق.

ولكن فى ظل تنامى الهيمنة الأمريكية وترسخ مفهوم العولمة بعد سقوط الاتحاد السوفيتى السابق، تعالت أصوات أصحاب الشركات الكبرى والأعمال الضخمة فى الدول الكبرى مطالبين الحكومات بفتح المجال أمام حرية انتقال العمالة وتبادل الخدمات بين الدول بشكل أوسع بعيداً عن التدخل الحكومى، ومن ثم صدر الاتفاق العام بشأن تجارة الخدمات (The General Agreement on Trade in Service) والمعروف اختصارًا بـــ (جاتس GATS)، وسرى مفعوله فى يناير ١٩٩٥ كنتيجة لمفاوضات جولة أوروجواى.

وقد تم الاتفاق على بسط النظام التجارى متعدد الأطراف فى قطاع الخدمات، بالطريقة التى تم بها نظام الاتفاقية العامة حول التجارة والتعريفات المعروفة اختصارًا بـــ (جاتGATT). ومن ثم أصبحت القناعات السابقة لدى مؤسسات التعليم محل شك وريب ثم رفض. (Ayoubi, 2013, 220)

وفى ظل هذا الاتفاق أصبحت كثير من الأمور التى لم تكن تهتم بها مؤسسات التعليم تشكل جزءا مهما من الممارسات اليومية لهذه المؤسسات، كما أصبحت هذه الأمور ذات تأثير جوهرى فى بقاء المؤسسة التعليمية أو تدهورها واضمحلالها ثم اختفائها، وفى هذا السياق أصبحت من القضايا المهمة فى مؤسسات التعليم قضايا لم تكن مألوفة من قبل

مثل حتمية التغيير، وضرورة التعلم مدى الحياة، والمنافسة، والشفافية، والحوكمة والمحاسبية، والترابط بين البحوث المعملية والميدانية والتطبيقية، والاستجابة الفاعلة لأصحاب المصالح، كما ظهرت الشراكات الدولية بين مؤسسات التعليم متعددة الجنسيات وزادت حركة الطلاب والأساتذة فيما بينها، هذا بالإضافة إلى زيادة الاهتمام بإضافة البعد الإقليمى والدولى فى البرامج والمناهج الدراسية.

ويمكن **إجمال الأسباب التى تحتم الأخذ بالميزة التنافسية فى مؤسسات التعليم فى الآتى:**

١- زيادة التحديات التى فرضتها العولمة على مؤسسات التعليم:

تعرف العولمة عند البعض على أنها مذهب يدعو إلى إلغاء الحدود، والسماح بحرية انتقال العمالة والسلع، ورأسمالية الاقتصاد وعالمية الثقافة. ويرى فريق المحللين لهذا الطرح أن العولمة فى هذا الإطار تتبنى توجهًا أمريكيًا يسعى لتنميط أنظمة الحياة فى العالم وفقًا للنموذج الأمريكى دون مراعاة لأية خصوصيات ثقافية أو قيم اجتماعية، بينما يرى فريق أخر أن العولمة فى إطار هذا الطرح تمثل انتقاء للقيم والمثل من كل الحضارات الإنسانية، ووضعها فى شكل نموذج عالمى يتم التعامل معه كنموذج مثالى تستهدفه كل المجتمعات بقدر ما تسمح به ظروف كل مجتمع من النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

والواقع أن التحليل أو التفسير الأخير لا يعد سوى محاولة لتخفيف انزعاج الكثيرين من التعامل مع الظاهرة؛ حيث إن الواقع يشير إلى أن النموذج السائد هو ما يتفق مع التحليل أو التفسير الأول، وقد تعزز وجود مفهوم العولمة وانتشاره بالشكل الأول اختياراً أم قهرًا أم جبرًا أم قصرًا انهيار الاتحاد السوفيتى السابق وظهور أمريكا كقطب

أوحد ومهيمن فى العالم، وتوجهها نحو بناء نظام عالمى جديد يركز على تنميط العالم على صورة أحادية البعد غالبًا ما تتبنى النموذج الأمريكى وتتجاوز ثقافات وقيم ومصالح الدول والشعوب الأخرى، وتجبر الكل وخاصة الفقراء والضعفاء على الاندماج فيه والذوبان فى ثقافته اتقاءً لشره، وذلك على النحو التالى: (عتريس، ١٩٩٨، وهنيدى، ١٩٩٨).

- **من الناحية الاقتصادية**، يتم تبنى اقتصاديات عالمية مفتوحة على بعضها، مع وضع قيود على الإنتاج الاقتصادى الوطنى للدول، وكذا على تدخلها فى توجيهه من أجل تحقيق توازنات ضرورية معينة تحمى مصالحها القومية.
- **ومن الناحية السياسة**، يتم الضغط من أجل تبنى مفاهيم مثل الديمقراطية الليبرالية، وحقوق الإنسان، والحريات الفردية.
- **ومن الناحية الثقافية**، يتم الضغط من أجل توحيد القيم والاتجاهات نحو المرأة والأسرة، وأنماط الاستهلاك، وذلك لصالح ثقافة القطب الذى يتحكم فى الاقتصاد ووسائل الاتصال فارضًا لغته وثقافته دون أى اهتمام أو اعتبار للثقافة الوطنية.

٢- **تبنى العولمة أدوات وأساليب متعددة تساعد على تعميم الرؤى والمفاهيم والقيم والمعايير التى تتبناها**، وذلك جبرًا أو قصرًا على مختلف الدول والشعوب، منها: (بكار،، ٢٠٠٠، مجيد، ٢٠٠٠، البيلاوى، ٢٠٠٠).

- وسائل الإعلام والاتصال الحديثة Modern media and communication
- منظمات دولية متعددة، Multiple international organizations من أهمها:

- صندوق النقد الدول.International Monetary Fund
- منظمة التجارة العالمية WTO.
- البنك الدولى The World Bank.
- مؤتمرات الدول الصناعية الكبرى Conferences of Major Industrial Countries.
- الاتحاد الأوربى Union The European.
- شبكة الإنترنت World Wide Web.
- هيئة الأمم المتحدة United Nations.
- نادى روما.The Roma Club
- نادى باريس Paris Club.
- الشركات العابرة للقارات Transcontinental Companies.
- المحكمة الجنائية الدولية International Criminal Court.

- شركات متعددة الجنسيات وعابرة للقارات لم يعد نشاطها مقصورًا على بلد المقر.
- عقوبات اقتصادية؛ وسياسية وثقافية تحت مسميات مختلفة مثل مكافحة المخدرات، ومحاربة الإرهاب.

٣- **تحرير تجارة الخدمات بعد صدور الاتفاق العام بشأن تجارة الخدمات** (The General Agreement on Trade in Service)، والمعروف اختصارًا ب (جاتس GATS)، وسريان مفعوله ابتداءً من يناير **١٩٩٥**؛ حيث أدت هذه الاتفاقية

إلى ظهور مناخ عالمى جديد يسمح بحرية انتقال العمالة وتبادل البرامج والخبرات بين الدول والمجتمعات، الأمر الذى جعل لزامًا على مؤسسات التعليم بصفة عامة ومؤسسات التعليم الجامعى والعالى بصفة خاصة – باعتبارها من ركائز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية فى أى مجتمع من المجتمعات – أن تسعى فى كثير من دول العالم وبصفة خاصة دول العالم الثالث إلى ابتكار أنماط من التعليم تتسم بالدولية، وبالقدرة على استيعاب عناصر ومكونات الثقافات المختلفة وتقديمها للطلاب كى تكون بمثابة المعبر الأمن للدخول فى العولمة دون الذوبان فيها.

وفى ظل الوضع الذى أوجدته اتفاقية التجارة فى الخدمات ال (GATS) أصبح التعليم قضية من القضايا التى تختص بها تلك الاتفاقية، وتأسيسًا على ذلك أصبحت الخدمات التعليمية تتداول فى الأسواق الحرة، وأصبحت هناك معارض دولية تعقد بشكل منتظم فى كثير من الدول لهذا الغرض، كما أصبح هناك موردون للتعليم العالى عبر الحدود الدولية لتلبية احتياجات الدول الأخرى، وتعددت نماذج توريد الخدمات التعليمية؛ حيث أصبحت تشمل البرامج الدراسية الجديدة، وفروع الجامعات، والمناهج، وبرامج التدريب، وبنوك الامتحانات والتقويم، ودراسة الطلاب بالخارج، وتبادل الأساتذة، والمشروعات المشتركة، والجامعات الافتراضية، وغير ذلك من خدمات تشمل تمكين طالب الخدمة من الاطلاع على عروض الدراسة فى مختلف الجامعات العالمية، ومعرفة تكلفة الدراسة، وكيفية السفر والإقامة، هذا بالإضافة إلى سوق العمل بالنسبة لكل تخصص من التخصصات المختلفة، مما يعطيه الفرصة للمقارنة والانتقاء قبل الالتحاق بأى منها.(مركز الدراسات الإستراتيجية بجامعة الملك عبد العزيز، ٢٠١٠، ٥-٩)

٤- **التوجه نحو تدويل التعليم بعد العمل باتفاقية تحرير التجارة فى الخدمات (GATS)** وزيادة حدة المنافسة بين الجامعات نظرًا لسعى معظم جامعات العالم

إلى إكساب خريجيها مهارات دولية كى يتمكنوا من المنافسة على المستوى الدولى، وخاصة جامعات دول العالم الثالث – التى ازدادت قناعتها بضرورة الخروج من عزلتها المحلية والانخراط فى التوجهات العالمية من خلال تدويل التعليم بها، وذلك من خلال تنفيذ حزمة من الإجراءات تضمنت إلغاء القيود على حركة الطلاب والأساتذة، واستيراد وتصدير البرامج الأكاديمية، والدخول فى شراكات تعليمية وبحثية ثنائية ومتعددة الجنسيات، وذلك انطلاقًا من قناعة مؤداها أن تدويل التعليم يمثل أحد أهم الصيغ التجديدية لتحقيق التنافسية والريادة والولوج بشكل أمن إلى عصر العولمة.

٥- **زيادة التوجه نحو خصخصة مؤسسات التعليم،** ومن ثم تحول التعليم إلى سوق مفتوح لدخول منافسين وموردين جدد محليين ودوليين، الأمر الذى أدى إلى احتدام المنافسة بين مؤسسات التعليم الحكومى والدولى والخاص على المستوى المحلى والمستوى الإقليمى والمستوى الدولى.

٦- **تنامى دور رأس المال الفكرى والمعرفى فى تعزيز القدرة الاقتصادية للدول،** الأمر الذى دفع بالكثير منها إلى تبنى مدخل اقتصاد المعرفة سعيًا إلى تحقيق نمو اقتصادى مستدام والدخول فى معترك التنافسية الدولية، وذلك من خلال امتلاك أفضل المختبرات والاستحواذ على أفضل المبتكرين والباحثين والعلماء.

٧- **وجود إسرائيل وتبنيها لسياسة الإبادة _ إن أمكن _ للدول العربية المجاورة لها، معتمدة فى ذلك على التقدم العلمى والتكنولوجى الهائل الذى حققته من خلال نظامها التعليمى** التى تتعامل معه على أنه مسألة أمن قومى، ومن أهم ركائز ومستلزمات الدفاع الوطنى لها، وكذا على الإنتاج الرأسمالى الضخم الذى وصلت

إليه من خلال نظامها الاقتصادى الذى هو بدوره نتاج للنظام التعليمى،هذا بالإضافة إلى علاقتها بالغرب بصفة عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة.

٨- **عدم قدرة الدول العربية على مواكبة مايحدث فى العالم بصفة عامة ودول الجوار غير العربية بصفة خاصة من تطورات وتغيرات دولية،** وعدم الاتفاق على إستراتيجية تعليمية وبحثية موحدة تحقق التوازن مع هذه الدول فى ظل زيادة تباين المواقف واختلاف الآراء بين الدول العربية، وتحول الأمور فى بعض الأحيان إلى خصام ثم عداء، ومن ثم تحول شعارات الأمن القومى العربى، والمصالح المشتركة، والتضامن فى إطار الدين واللغة والموقع والهوية والمصالح إلى مجرد شعارات لا وجود لها على أرض الواقع.

٩- **دخول كثير من الأنظمة العربية فى حالة من الفوضى والحروب والصراعات الأهلية** بسبب تراجع الإصلاح السياسى والتحول الديمقراطى وانتشار التطرف والإرهاب، مع تفاقم قضية الأمن المائى العربى، واتساع الفجوة الغذائية.

١٠- **تضخم المشكلات التى تعانى منها النظم التعليمية فى العالم العربى،** سواء من حيث مستوى الإتاحة، أم من حيث المناهج التى تتمثل فى مجرد حقائق نظرية لا علاقة لها بالواقع المعيش، أم من حيث طرائق التعليم التى تعتمد على التلقين وحشو المعلومات، أم من حيث أساليب الامتحانات والتقويم التى لم يحدث لها أى تطوير أو تحديث منذ عهود الاستقلال، الأمر الذى نتج عنه تدن خطير فى مستوى التعليم فى الوطن العربى.

١١- **تزايد الاهتمام بتصنيف الدول فى مجال التعليم بصفة عامة، وبتصنيف الجامعات محليًا وعالميًا بصفة خاصة.** وحرصًا على الدخول بقوة فى هذا السياق، شهدت العديد من الجامعات بالعالم فى السنوات القليلة الماضية تغيرات جذرية على

مستوى آليات التشغيل وانتقاء الطلاب، والتمويل، فضلا عن المواد التى تدرس وطرق الحصول على الشهادة الجامعية.(SESRTCIC /Ankara Centre , 2007, P.7).

وتقسم تصنيفات الجامعات إلى تصنيفات شاملة تعتمد على مؤشرات لتقييم الأداء على مستوى الجامعة ككل، وهى الأكثر شيوعاً، وتصنيفات جزئية تستند على برنامج معين أو مجال معين فقط.

١٢- **صدور تقارير التنافسية الدولية بشكل منتظم سنويًا، وكذا التقارير الدولية لتصنيف الجامعات، والاعتداد بها وبنتائجها من قبل القوى المؤثرة التى تقود حركة العولمة والهيمنة فى العالم**، وذلك عند التعامل على المستوى الدولى وخاصة مع الدول والشعوب الفقيرة والضعيفة، الأمر الذى دفع بكثير من تلك الدول إلى الاهتمام بها أيضًا كى تتمكن من التعامل مع قوى الهيمنة وتواجه تحديات العولمة وتتقى شرها.

خامسًا: قراءة تحليلية فى محور التعليم فى تقرير التنافسية الدولية لعام ٢٠١٧/ ٢٠١٨

صدر فى شهر أغسطس الماضى ٢٠١٨ التقرير السنوى للمنتدى الاقتصادى العالمى عن الوضع التنافسى لاقتصادات العالم فى عام ٢٠١٧، ويقيس التقرير تنافسية الدول فى ١٢ قطاعًا رئيسًا أبرزها حالة المؤسسات وتطور أسواق المال، وأسواق السلع، وتطور سوق العمل، والبنية التحتية، وبيئة الاقتصاد الكلى، وتطور الرعاية الصحية والتعليم الأساسى، والتدريب والتعليم العالى، والابتكار.

وبالطبع فإن بيانات التقرير تعكس رأى الذين شاركوا فى الإجابة عن أسئلته عن عام ٢٠١٦ والنصف الأول من عام ٢٠١٧. والتقرير يقيم وضع الاقتصاد فى ١٢ محوراً أساسياً، تتفرع إلى ١١٤ محورًا فرعيًا. والمحاور الأساسية تتوزع بين: واقع المؤسساتية، والبنية التحتية، وبيئة الاقتصاد الكلى، والصحة والتعليم الابتدائى، والتعليم العالى، وفعالية سوق السلع، وفعالية سوق العمل، وتطور سوق رأس المال، وجاهزية التكنولوجيا، وحجم السوق، وتطور الأعمال، والاختراع.

وسوف أحاول فى هذا الجزء من هذه الورقة تقديم رؤية تحليلية للمعلومات الواردة فى التقرير بالنسبة لمحور التعليم، والجوانب التى حققت فيها مصر مراكز متقدمة عالمياً وتلك التى لا تزال فيها فى مرتبة متوسطة أو متأخرة والدوافع والأسباب التى أدت إلى ذلك التقدم أو التدهور.

ومن خلال القراءة المتأنية والموضوعية لعناصر التقرير، وبعيدًا عن تصريحات التهويل وأحيانًا التخويف التى انتشرت فى الآونة الأخيرة حول وضع التعليم فى مصر، والتى ربما تكون قد صدرت فى مجملها بعض اليأس والإحباط للناس؛ حيث تركزت معظمها فى عبارات مثل: "أننا أصبحنا فى نهاية الترتيب العالمى بالنسبة للتعليم"، والقول أحيانًا بأننا "أصبحنا خارج التصنيف العالمى ولم يعد لدينا ما نخسره"، الأمر الذى دفع بكثير من وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية، بالإضافة إلى مواقع التواصل الاجتماعى نحو ترديد هذا الكلام دون وعى أو تدقيق أو إدراك لما يمكن أن يتركه من آثار سلبية بل وخطيرة على الأمن القومى، وكذا على وضع مصر أمام دول المنطقة التى نصدر إليها جزءًا كبيرًا ومهمًا من مخرجات نظامنا التعليمى.

وبعيدًا أيضًا عن أمور التهليل التى صدرت عن البعض عقب نشر التقرير المشار إليه؛ واختزال ما انتهى إليه التقرير فى أن مصر قد تقدمت ٣٧ مركزًا بين دول العالم

المشاركة فى التقرير، على اعتبار أننا كنا فى المركز ١٣٧ وأصبحنا فى المركز ١٠٠، وإرجاع ذلك إلى مجرد أننا أصبح لدينا رؤية فى التعليم.

وحيث إن هذا الكلام وذاك يفتقد بكل تأكيد للدقة وللحد الأدنى من الموضوعية، وينحو بقراءة التقرير إلى منحى مختلف تمامًا عن مضمونه وما تفسره وتؤكده مختلف المؤشرات التى وردت فيه، فإننا نعرض هذه القراءة التحليلية للتقرير.

التقرير بصفة عامة يتضمن ١٢ معيارًا من بينها مكون التعليم، ويرتب التقرير على هذه المعايير عددًا من الدول فى كل المجالات كل عام، ورغم ما يؤخذ على هذا التقرير وغيره من التقارير الدولية المماثلة من ملاحظات كثيرة ومحاذير خطيرة سنوردها لاحقًا، إلا أن الملاحظ هو أن مختلف الدول والمؤسسات الدولية التى تقود حركة العولمة والهيمنة واجتياح ثقافات وقيم الشعوب الضعيفة فى العالم تعطيه أهمية كبيرة وتعتد به فى العلاقات والمعاملات الدولية، الأمر الذى جعل بقية دول العالم ومؤسساته الفقيرة والضعيفة تعطيه نفس الاهتمام كى تتمكن من التواصل مع دول العالم القوية والكبيرة وتواجهه تحديات النظام العالمى الجديد.

الترتيب العام لمصر:

بالنسبة لترتيب مصر العام طبقًا لما ورد فى تقرير التافسية الدولية ٢٠١٨/٢٠١٧ الصادر فى نهاية سبتمبر ٢٠١٧ مقارنة بالتقارير المماثلة السابقة التى صدرت منذ عام ٢٠١٢ نجد أنها قد احتلت المراكز التالية:

١. فى عام ٢٠١٣/٢٠١٢ احتلت المركز ١٠٧من ١٤٠، وفى العام ٢٠١٤/٢٠١٣ احتلت المركز ١١٨من ١٤٨، وفى العام ٢٠١٥/٢٠١٤ احتلت المركز ١١٩ من ١٤٤، وفى العام ٢٠١٦/٢٠١٥ احتلت المركز ١١٦ من ١٤٠، وفى العام

٢٠١٧/٢٠١٦ احتلت المركز ١١٥ من ١٣٨، وفى العام ٢٠١٨/٢٠١٧ احتلت المركز ١٠٠من ١٣٧. وهذا يعنى باختصار أن الترتيب العام لمصر لم يكن رقم ١٣٧ كما روج البعض.

٢. تحسن ترتيب مؤشر مصر العام بشكل ملحوظ فى أخر تقرير ٢٠١٧/ ٢٠١٨ الصادر فى سبتمبر ٢٠١٧ عن العامين السابقين؛ حيث احتلت المركز ١٠٠ فى تقرير عام ٢٠١٧/ ٢٠١٨ بدلاً من المركز ١١٥ فى تقرير عام ٢٠١٧/٢٠١٦

٣. تحسن ترتيب مصر فى المؤشر العام للتعليم الأساسى والصحة؛ حيث احتلت المركز ٨٩ فى تقرير ٢٠١٦/ ٢٠١٧ وتقدمت إلى المركز ٨٧ فى تقرير عام ٢٠١٧/ ٢٠١٨، بينما تحسن ترتيب مصر فى مؤشر جودة التعليم الأساسى لنفس الفترتين من ١٣٤ إلى ١٣٣.

٤. تحسن ترتيب مصر فى المؤشر العام للتعليم العالى والتدريب من ١١٢ فى تقرير ٢٠١٦–٢٠١٧، إلى ١٠٠ فى تقرير ٢٠١٧–٢٠١٨، بينما تحسن مؤشر جودة التعليم العالى فى ذات الفترتين من ١٣٥ إلى ١٣٠، وتحسن ترتيب مصر فى مؤشر خدمات الإنترنت فى المدارس من ١٣٣ إلى ١١٩ فى ذات التقريرين.

٥. تحسن ترتيب مصر فى مؤشر جودة مراكز البحث العلمى من ١٢٨ فى تقرير ٢٠١٦–٢٠١٧ إلى ١٢١ فى تقرير ٢٠١٧–٢٠١٨، وتحسن ترتيب مصر بشكل لافت فى مؤشر إنفاق الشركات على البحث والتطوير من ١٣٣ إلى ١٠٣ فى ذات التقريرين، كما تقدم ترتيب مصر فى مؤشر تعاون الجامعات مع الصناعة من ١٣٧ إلى ١١٧ فى ذات التقريرين.

ترتيب مصر فى كل مؤشر من مؤشرات مكون التعليم

بالنسبة لترتيب مصر فى كل مؤشر من مؤشرات التعليم التى تناولها مكون التعليم فى تقرير ٢٠١٨/٢٠١٧ مقارنة بتقريرى عام ٢٠١٦/٢٠١٥، وعام ٢٠١٧/٢٠١٦، نجد أنه قد جاء على النحو التالى:

١. فى مؤشر القيد فى التعليم الابتدائى، احتلت مصر فى العام ٢٠١٦/٢٠١٥ المركز ٥٩، وفى العام ٢٠١٧/٢٠١٦ المركز ٢٨، وفى العام ٢٠١٨/٢٠١٧ المركز ٣٣.

٢. فى مؤشر جودة التعليم الابتدائى، احتلت مصر فى العام ٢٠١٦/٢٠١٥ المركز١٣٩، وفى العام ٢٠١٧/٢٠١٦ المركز ١٣٤، وفى العام ٢٠١٨/٢٠١٧ المركز ١٣٣.

٣. فى مؤشر نسبة القيد فى التعليم الثانوى، احتلت مصر فى العام ٢٠١٦/٢٠١٥ المركز ٨٠، وفى العام ٢٠١٧/٢٠١٦ المركز ٨٥، وفى العام ٢٠١٨/٢٠١٧ المركز ٨٤.

٤. فى مؤشر نسبة القيد فى التعليم العالى، احتلت مصر فى العام ٢٠١٦/٢٠١٥ المركز ٧٧، وفى العام ٢٠١٧/٢٠١٦ المركز ٨١، وفى العام ٢٠١٨/٢٠١٧ المركز ٧٦.

٥. فى مؤشر جودة النظام التعليمى، احتلت مصر فى العام ٢٠١٦/٢٠١٥ المركز ١٣٩، وفى العام ٢٠١٧/٢٠١٦ المركز ١٣٥، وفى العام ٢٠١٨/٢٠١٧ المركز ١٣٠من ١٣٧.

٦. فى مؤشر جودة تعليم العلوم والرياضيات، احتلت مصر فى العام ٢٠١٦/٢٠١٥ المركز ١٣١، وفى العام ٢٠١٧/٢٠١٦ المركز ١٣٠، وفى العام ٢٠١٨/٢٠١٧ المركز ١٢٢من ١٣٧.

٧. فى مؤشر جودة إدارة المدارس، احتلت مصر فى العام ٢٠١٥/٢٠١٦ المركز ١٣٩، وفى العام ٢٠١٦/٢٠١٧ المركز ١٣٨، وفى العام ٢٠١٧/٢٠١٨ المركز ١٢٤ من ١٣٧.

٨. فى مؤشر توصيل الإنترنت للمدارس، احتلت مصر فى العام ٢٠١٥/٢٠١٦ المركز ١٣٢، وفى العام ٢٠١٦/٢٠١٧ المركز ١٣٣، وفى العام ٢٠١٧/٢٠١٨ المركز ١١٩ من ١٣٧.

٩. فى مؤشر جودة برامج تدريب المعلمين، احتلت مصر فى العام ٢٠١٥/٢٠١٦ المركز ١٣٩، وفى العام ٢٠١٦/٢٠١٧ المركز ١٣٧، وفى العام ٢٠١٧/٢٠١٨ المركز ١١٦ من ١٣٧.

١٠. فى مؤشر جودة الخدمات المحلية اللامركزية،احتلت مصر فى العام ٢٠١٥/٢٠١٦ المركز ١٣٩، وفى العام ٢٠١٦/٢٠١٧ المركز ١٣٦، وفى العام ٢٠١٧/٢٠١٨ المركز ١٣٥ من ١٣٧.

م	المؤشر	الترتيب العالمى		
		/٢٠١٥ ٢٠١٩	/٢٠١٦ ٢٠١٧	/٢٠١٧ ٢٠١٨
١	نسبة القيد فى التعليم الابتدائى	٥٩	٢٨	٣٣
٢	جودة التعليم الابتدائى	١٣٩	١٣٤	١٣٣
٣	نسبة القيد فى التعليم الثانوى	٨٠	٨٥	٨٤
٤	نسبة القيد فى التعليم العالى	٧٧	٨١	٧٦
٥	جودة النظام التعليمى	١٣٩	١٣٥	١٣٠

م	المؤشر	الترتيب العالمى		
		/٢٠١٥ ٢٠١٩	/٢٠١٦ ٢٠١٧	/٢٠١٧ ٢٠١٨
٦	جودة تعليم العلوم والرياضيات	١٣١	١٣٠	١٢٢
٧	جودة إدارة المدارس	١٣٩	١٣٨	١٢٤
٨	توصيل الانترنت للمدارس	١٣٢	١٣٣	١١٩
٩	جودة برامج تدريب المعلمين	139	137	116
١٠	جودة خدمات محلية لامركزية	139	136	135

ملاحظات واستنتاجات وتحذيرات:

فى ضوء ما تقدم يمكن تحديد وإبراز مجموعة من الملاحظات والمحاذير التى يجب أن ننتبه إليها ونأخذها فى الاعتبار عند قراءة وتحليل وتفسير مثل هذه التقارير، وذلك على النحو التالى:

١. إنه على الرغم من المشاكل والتحديات التى يواجهها النظام التعليمى المصرى فى الوقت الحالى والحاجة الماسة لإجراء تطوير شامل فى كل محاور النظام، الأمر الذى دفع السيد الرئيس إلى الإعلان عن تبنيه لقضية تطوير التعليم ووضعها تحت رعايته المباشرة، وهو أمر سيادته يشكر عليه، لأننا لم نعهده من قبل، إلا أنه لا يجوز أن يتمادى البعض فى ترديد عبارات مثل " إننا فى نهاية الترتيب العالمى بالنسبة للتعليم وإننا قد وصلنا للمركز ١٤٨ من ١٤٨، بل وتأكيد البعض بأننا خرجنا من الترتيب العالمى، ولم يعد لدينا ما نخسره، " لأن هذا الكلام غير دقيق ولم يكن يومًا له أساس من الصحة سواء فى هذا العام أم فى الأعوام السابقة.

٢. إن التغيير الذى قد يحدث فى بعض أو كل مؤشرات التعليم فى نظام تعليمى فى دولة ما وفى سنة ما، إيجابًا أو سلبًا، إنما يعود إلى الجهود التى بذلت فى العام السابق على صدور التقرير، ولا يعود إلى الجهود التى بذلت فى نفس العام الذى صدر فيه التقرير. ومن هنا يجب أن ننتبه إلى أن تقرير التنافسية الدولية الصادر أخيرًا لعام ٢٠١٧–٢٠١٨ قد صدر فى سبتمبر ٢٠١٧، ومن ثم فهو يتحدث عن نتائج عام سبق من سبتمبر ٢٠١٦ إلى سبتمبر ٢٠١٧ وليس له علاقة بعام ٢٠١٨ على الإطلاق، أما تقرير العام ٢٠١٨ فمن المتوقع أن يصدر مع نهاية سبتمبر من العام الحالى ٢٠١٨.

٣. إن التغيير الذى قد يحدث إيجابًا فى بعض المؤشرات بالنسبة للنظام التعليمى فى دولة ما قد لا يعود بالضرورة إلى تحسن النظام المحلى نفسه، وإنما قد يرجع إلى تأخر فى بعض مؤشرات الدول الأخرى المشاركة فى التقييم.

٤. إن القراءة الموضوعية والمنصفة للتقرير تقتضى منا أنا نقارن تطور وضع التعليم فى مصر عبر فترات زمنيه مختلفة، وذلك لكى نعرف ماذا كنا وكيف أصبحنا، بمعنى أننا يجب أن نهتم بمقارنة التعليم فى مصر حاليًا بالتعليم فى مصر فى سنوات سابقة، وذلك قبل أن نهتم بمقارنة ترتيب التعليم فى مصر مع التعليم فى بقية الدول الأخرى، وهو أمر نعلم جميعًا أن الذى يحكمه هو عدد الدول، ومعدل تسارع المؤشرات فى كل دولة، وهذا معناه أن المقارنة مع الذات أولاً هى المقارنة المنطقية إذا أردنا قياس ما إذا كانت مؤشراتنا تتحسن بصفة عامة فى مجالات المقارنة أم لا.

٥. إن اعتماد التقرير فى حساب جودة التعليم على استطلاع الرأى وذلك كما يتضح من الملحقD، يثير كثير من الشك والريبة والضبابية حول عمل الجهات التى تقوم

بإجراء استطلاعات الرأى ومن واستجابات من تستطلع رأيهم وتجمع منهم البيانات على المستويات المحلية فى كل دولة، فنحن فى وزارة التعليم المصرية – على سبيل المثال– لا نبلغ بأى معلومات عن الفرق التى تقوم بجمع البيانات لخدمة هذه التقارير، كما لا نعلم شيئًا عن المصادر والمراجع التى يعودون إليها، خاصة أنهم لا يتواصلون مع أى من المصادر الرسمية التى تمتلك الحقائق والبيانات فى وزارة التربية والتعليم والجهات التابعة لها، ومن ثم فلا غرابة فى أن نجد أن المؤشرات قد تتصاعد أو تتراجع فجأة وبدون مقدمات وفقًا لآراء المستطلع رأيهم والجهات التى يعملون لحسابها.

٦. إن اعتماد التقرير فى حسابه لجودة التعليم الأساسى، والتعليم العالى على استطلاع الرأى فقط، من خلال توجيه سؤال للمستطلع رأيهم عن مدى رضاهم من عدمه عن جودة التعليم، يلقى كثيرًا من الشك والريبة حول موضوعية قيم مؤشر جودة التعليم فى مصر فى هذا التقرير لأنها لم تبن على مؤشر رقمى موضوعى، وإنما بنيت على مجرد انطباعات لأشخاص غير معلومى الهوية ولا التأهيل ولا مستوى إطلاعهم على البيانات وصناعة القرار التعليمى، وهذا ما تم تداركه فى نسخة التقرير الجديدة ٢٠١٩/٢٠١٨ الصادر فى نهاية ٢٠١٨؛ حيث تم عتماد منهجية جديدة فى طريقة حساب مؤشرات الابتكار والبحث العلمى رجوعًا لقاعدة بيانات SCImago للتصنيف العلمى المنضبط لمجلات النشر العلمى الدولية ومعامل تأثيرها، ونسب الاستشهادات للأبحاث العلمية المنشورة، وهو أسلوب موضوعى كمى يمكن قياسه والبرهنة على مصداقيته، وهو ما نتج عنه تقدم مؤشرات جودة مؤسسات البحث العلمى والنشر الدولى لمصر من المرتبة ١٢١ إلى المرتبة ٣٢ فى قفزة هائلة، كنتيجة مباشرة لضبط طرق قياس المؤشرات، وهو ما يجب تطبيقه فى

كل المؤشرات بحيث يتم حسابها من خلال مقاييس موضوعية كمية يمكن البرهنة على صحتها.(الجيوشى، ٢٠١٨)

٧. إن نتائج هذه التقارير تشير إلى سياسات عامة، وأن كثير منها يثير حفيظة المتخصصين والمختصين والمتابعين، ومنها على سبيل المثال ما جاء فى مؤشر جودة إدارة المدارس فى التقرير الحالى من انتقال مصر من المركز ١٣٩ فى عام ٢٠١٦/٢٠١٥ إلى المركز ١١٩ فى عام ٢٠١٨/٢٠١٧، فى الوقت الذى يعلم فيه القاصى والدانى أن مدارسنا تكاد تكون متوقفة تمامًا ولا تعمل بالنسبة للسنوات النهائية (ثالثة إعدادى – ثالثة ثانوى)، وربما لا يذهب لفصول هذه السنوات لا الطلاب ولا المعلمون، وذلك على مرأى ومسمع من كل مستويات الإدارة التعليمية.

٨. أن حدوث تحسن كبير فى ترتيب مصر فى معدلات القيد بالتعليم الابتدائى واحتلالها المركز ٢٨ عام ٢٠١٧/٢٠١٦، بدلاً من المركز ٥٩ فى عام ٢٠١٦/٢٠١٥، إنما يعود فى الغالب لبرنامج الإتاحة التى تبنته الوزارة السابقة (مشروع بناء ١٥٥٠٠٠ فصل خلال مدة من ٣–٤ سنوات)، كما أن التراجع للمركز ٣٣ فى عام ٢٠١٨/٢٠١٧؛ إنما يعود فى الغالب لتوقف أو تجميد أو إهمال البرنامج المشار إليه مع استمرار الزيادة السكانية.

٩. إن التقدم فى جودة تعليم العلوم والرياضيات الذى أشار إليه التقرير الحالى؛ والذى يبين أن مصر قد انتقلت من المركز ١٣١ فى عام ٢٠١٦/٢٠١٥ والمركز ١٣٠ فى عام ٢٠١٦/ ٢٠١٧ إلى المركز ١٢٢ فى عام ٢٠١٨/٢٠١٧ إنما يعود إلى جهود بذلت فى سنوات سابقة على صدور هذا التقرير، ولا يمكن إرجاعه للنظام الجديد الذى بشرت به وزارة التربية والتعليم على مدار العام الماضى؛ لأن النظام

الجديد مازال مجرد أفكار لم يتم تطبيقها بعد، وما زلنا فى مرحلة تطبيقها بشكل تجريبى.

سادسًا: خاتمة وتوصيات:

فى نهاية هذا التحليل أعيد التنويه والتأكيد على أن تقرير التنافسية الدولية الصادر للعام (٢٠١٧-٢٠١٨) قد صدر فى سبتمبر ٢٠١٧ أى منذ عام كامل، وما يتضمنه من إنجازات أو إخفاقات تخص العام الذى سبقه، أما تقرير العام الحالى ٢٠١٨ فقد صدر مع نهاية العام ٢٠١٨. وعلى الرغم من كل الانتقادات التى يمكن أن توجه هذا التقرير، يظل تقريرًا دوليًا مهمًا تعتمد عليه جهات محلية وإقليمية ودولية كثيرة فى تقييم حالة التعليم فى مصر وغيرها من الدول، ومن ثم يجب أن نهتم بتحسين الأداء والنواتج على كل مؤشراته.

وبناءً على ما تقدم، وحتى لو كنا نتطور ونتحسن بمعدل محدود، فإننى أتمنى من أصحاب القراءة السطحية والمتعجلة لمثل هذه التقارير أن يتمهلوا ويتيقنوا ويتمعنوا قبل أن يتحدثوا، ومن ثم يتوقفون عن التهويل أو التهليل، وألا يهيلوا التراب على أى جهود بذلت، وأن يتناولوا الإنجازات والإخفاقات تناولاً موضوعيًا ومنصفًا فى أرقام تعطى كل ذى حق حقه وتغرس لدى الناس الأمل فى غد أفضل.

وفى ضوء ما تضمنته هذه الورقة من تحليل لمفهوم الميزة التنافسية، ومحدداتها ومصادرها وحتمية الأخذ بها فى مؤسسات التعليم، وكذا مؤشرات ومعايير قياسها، بالإضافة إلى القراءة التحليلية لمحور التعليم فى تقرير التنافسية الدولية لعم ٢٠١٧/ ٢٠١٨، يمكن تقديم التوصيات العامة التالية للقائمين على أمر مؤسساتنا التعليمية:

أولا: الحرص على وجود ميزة تنافسية فى مؤسساتنا التعليمية بصفة عامة وفى مؤسسات التعليم الجامعى والعالى صفة خاصة، مع الأخذ فى الاعتبار القدرات والموارد التى تملكها تلك المؤسسات أو التى يمكن أن تبنيها أو تشتريها وكيفية توظيفها لتحقيق ميزة تنافسية.

ثانيًا: الحرص على استمرارية الميزة التنافسية التى تتحقق فى تلك المؤسسات لأطول فترة ممكنة، مع العمل المتواصل من أجل خلق ميزات تنافسية أخرى جديدة تحل محل الميزات التى فقدت أو كادت تفقد تأثيرها.

ثالثا: سرعة الاستجابة ورد الفعل للتغيرات الخارجية واستغلال ذلك فى خلق فرص تنافسية أو على الأقل مواجهة الميزة التنافسية للآخرين.

رابعًا: التركيز على تنمية قدرات وموارد تلك المؤسسات المرتبطة بالميزة التنافسية الحالية والمستقبلية.

خامسًا: البحث عن الوسائل والآليات التى تؤدى إلى تقليل التكلفة أو إلى تحقيق التميز.

المراجع:

١- الهلالى، الهلالى الشربينى (٢٠١٨): كنت وزيرًا للتربية والتعليم والتعليم الفنى: البرامج التنفيذية لإصلاح وتطوير التعليم قبل الجامعى فى مصر، المنصورة، المكتبة العصرية،

2- Porter,M.(1990): **Competitive Advantage: Creating and Sustaining Superior Performance**. New York: The Free Press.

٣- خليل، ياسر محمد؛ وأحمد، أشرف محمود؛ وعطا، رجب أحمد؛ والمهدى، سوزان محمد. (٢٠١٧). القيادة الإستراتيجية ودورها فى تحسين الميزة التنافسية للجامعات المصرية، **مجلة البحث العلمى فى التربية**، ٥(١٨). ١٢٣-١٤٤.

٤-أمين، مصطفى أحمد. (٢٠١٧): بطاقة الأداء المتوازن لتحقيق ميزة تنافسية للجامعات المصرية. **مجلة مستقبل التربية العربية**، ٢٤ (١٠٦)، ١١-١١٦.

٥-الدهدار، مروان حموده. (٢٠٠٦): العلاقة بين التوجه الإستراتيجى لدى الإدارة العليا فى الجامعات الفلسطينية وميزتها التنافسية: دراسة ميدانية على جامعات قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة

٦-جمهورية مصر العربية. الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد (٢٠٠٨:)**الدليّل الإرشادى لتوفير المتطلبات اللازمة لضمان جودة التعلّم والاعتماد لمؤسسات التعلّيم العالى.** الإصدار الأول

7- Gartika, Dewi. (2016). Capacity Building of Institutional Research and Development in Bandung City Government. **Global Journal of Arts,Humanities and Social Sciences.** 4(4).59- 68.

٨-شوشه، محمد صبحى.(٢٠١٨). مستوى تطيق الحوكمة الرشيدة وعلاقته بتحقيق الميزة التنافسية بجامعة المنوفية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة المنوفية

9- Ayoubi , Rami M. (2013), A Model of Re-Evaluation International Partnerships in Universities: A UK Example, **European Journal** , vol.3, No.. 2,p220)

١٠-عتريس، طلال (١٩٩٨):**الهوية الثقافية فى مواجهة العولمة " معلومات دولية،** مركز المعلومات القومى فى الجمهورية العربية السورية، العدد ٥٨، خريف السنة السادسة، دمشق.

١١- هنيدى، إحسان (١٩٩٨): **العولمة وأثرها السلبى على سيادة الدول، معلومات دولية،** مركز المعلومات القومى فى الجمهورية العربية السورية العدد ٥٨، خريف السنة السادسة، دمشق.

١٢- بكار، عبد الكريم (٢٠٠٠): **العولمة**، دار الإعلام، عمان

١٣- مجيد، كمال (٢٠٠٠): **العولمة والديمقراطية**، دار الحكمة،، عمان الأردن.

١٤- البيلاوى، حازم (٢٠٠٠): النظام الاقتصادى المعاصر، **عالم المعرفة**، عدد٣٠، ص٢٥٩.

١٥- مركز الدراسات الإستراتيجية بجامعة الملك عبد العزيز بجدة، ٢٠١٠، صص ٥-٩

16- SESRTCIC/Ankara Centre(2007): Academic Rankings of Universities in the OIC Countries, Organization of The Islamic Conference, Ankara.

17- Porter, M.E. (1991) 'Towards a dynamic theory of strategy', **Strategic Management Journal**, 12 (special issue), 95-117>

١٨-آل خليفة، ليلى على (٢٠١٤):التنافسية الدولية ومؤشرات قياسها: دراسة حالة مملكة البحرين، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة**، م ٢٨ع١، ص ص: ٧٣-١١٨

file:///C:/Users/DrHelali/Downloads/Documents/66687_38224_3.pdf

١٩- الجيوشى، أحمد (٢٠١٨): مصر والتنافسية العالمية،

http://www.ahram.org.eg/NewsQ/682912.aspx